نحو منهج مقترح في دراسة أعلام النُّحاة
قرينة الإسناد نموذجاً

د.وليد محمد السراقبي
كلية الآداب، جامعة حماة

وقفت في أثناء إشرافي على بعض الرسائل الجامعيَّة، على منهجين اثنين متّبعين في دراسة نحْويّ من النُّحاة، هما :

1 – الاعتماد على تقسيم النُّحاة الموضوعات النحوية وفق العوامل، على غرار ما قسَّم الزمخشري كتابه(المفصَّل)، المرفوعات، فالمنصوبات،...

2 – الاعتماد على تقسيم ابن مالك للموضوعات النحوية، بدءاً بتقسيم الكلم إلى اسم، وفعل، وحرف،...

وكلا المنهجين يُشتِّت شمل الموضوعات النحوية، ويفصم عراها، ولا يعدوان أن يكونا تقسيمين شكليين لا يربط بين عناصرهما مضمون ولا وظيفة، ولا ينظران إلى لمِّ شتات الموضوعات النحوية أو الصرفية تحت قرائن عامة، تلتفت إلى المنحى الوظيفي والمقصدية في الاستعمال.

وجاء هذا البحث ليقدِّم منهجاً مقترحاً في دراسة عَلَم من أعلام النُّحاة، أو شخصية من الشخصيات النحوية.

ومن أصول هذا المنهج:

1- جمع شمل الآراء النحوية للعلَم المدروس.

2- اعتماد القرائن المعنوية الكبرى، كالإسناد، والتخصيص، والمشاركة، أبواباً نحوية رابطة بين الآراء المتفرقة.

3- اعتماد القرائن الصوتية في تحليل الآراء الصرفية.

4- تفسير الآراء الصرفية في إطار القوانين الصوتية الناظِمة، من تخفيف، واقتصاد لغوي، وجهد أقل، وغيرها.

5- مراعاة الجوانب السياقية في تحليل التركيب اللغوي.

6- مراعاة جانب الدلالة في دراسة الآراء النحوية والشواهد التي يؤيد بها العَلَم آراءه.

7- عقد مقارنات بين آراء العَلَم موضوع الدرس وآراء غيره ممن تَقدَّمه أو عَاصَره أو تأخر عنه أو تأثر به، ونقل عنه.

وهذه الأسس تُسهم – فيما أحسبُ – في ربط الآراء النحوية ربطاً وظيفياً، والابتعاد عن تقطيع أوصال الموضوعات النحوية وما يتفرَّع عنها من قضايا.

وقد جعل هذا البحث قصده وجهتين :

الأولى : عَلَم من أعلام النُّحاة لم يَسلَم من عوادي الفقد والضياع أيُّ أثر من آثاره، وهو الذي وضع شرحاً لكتاب سيبويه سمَّاه (الفَرْخ)، وليس له إلا آراء كثيرة مبعثرة حَفِظَتها كُتب الخالفين. إنه أبو عمرو، صالح الجَرميّ.

والوجهة الثانية : قرينة كبرى من قرائن النحو العربي، فَلَمْلَم البحث ما تناثر من جزئياتها، وضمّ النظير إلى نظيره، وعقد من بعد مقاربات لهذه الآراء مع آراء النُّحاة الآخرين الخالفين، ليكون ذلك أدعى إلى تكامل الأفكار واتِّضاحها، وأجدى في تضافر الملامح الوظيفية وما تحققه من مقاصد من وراء ذلك.

وقبل الشروع في مقاربة تطبيق بعض خطوات هذا المنهج لا بدّ من أن نمهد لذلك بتعريف موجز بالنَّحوي، موضوع الدراسة، وتحرير مفهوم قرينة الإسناد التي ستكون بوتقتنا التي سنحاول صهر آراء العَلَم النَّحوي فيها.

أمَّا الجَرميّ فهو صالح بن إسحاق، وكنيته أبو عمر، ونسبته إلى جَرْم[1] بن ربَّان[2] من قُضَاعة[3]. وقيل: هو مولى لبَجيلة[4]، وإنَّما قيل له: الجَرميّ لنـزوله في جرم[5].

وجرم بطون عدة، منها: جَرم بن ربّان بن عمران بن إلحاف من قُضاعة. وجرم بن علقة بن أنمار من بجيلة، وجرم بن شعل بن معاوية من عاملة، وفي طيّئ جرم، وهو ثعلبة بن عمرو بن الغوث[6].

تضافرت النصوص التي ترجم أصحابها للجَرميّ على أنه قَدِم بغداد ودرس فيها اللغة على أبي عبيدة معمر بن المثنى[7] (تـ 207هـ)، وأبي زيد الأنصاري[8] (تـ 215هـ) والأصمعي[9](تـ 213هـ)، ومن في طبقتهم[10]. واختلف إلى الأخفش ويونس[11] فأخذ عنهما النحو. وهذا يمكّن الدارس من تقسيم أساتذة الجَرميّ إلى لغويين ونُحاة. إلا أن النصوص كلها لا تفصح عن المدة التي قضاها في الأخذ عن كل واحد منهم، وإن كان تحليل النصوص يدفع إلى الاعتقاد أنه قضى وقتاً جيداً يأخذ عن كل واحد منهم؛ فقولهم: ((أخذ)) لا يعني بحال من الأحوال أنه مرَّ مروراً، أو أن اللقاء كان محض مصادفة.

1 – تاريخ بغداد 9: 314، وتاريخ العلماء النحويين: 72، والأنساب 1: 405، ومعجم الأدباء 1442 – 1443، واللباب 1: 273، وبغية الوعاة 2: 8.

2 – في البغية: ((زَبّان))، وفي غيرها: ((ريّان))، وهو تصحيف. مختلف القبائل: 60، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم: 451. والاشتقاق 536. والمزهر 2: 445.

3 – تاريخ العلماء النحويين: 72، والأنساب 1: 404، وبغية الوعاة 2: 8.

4 – تاريخ بغداد 9: 314، والأنساب 1: 405، واللباب 1: 273.

5 – اللباب 1: 273، والأنساب 1: 405.

6 – اللباب 1: 273، والأنساب 1: 405، وشذرات الذهب 3: 116.

7 – تاريخ بغداد 9: 314، ومعجم الأدباء: 931، والأنساب 1: 405، وبغية الوعاة 2: 8.

8 – تاريخ بغداد 9: 314، وبغية الوعاة 2: 8.

9 – تاريخ بغداد 9: 314، وتاريخ العلماء النحويين: 72، والأنساب 1: 405، واللباب 1: 273.

10 – تاريخ بغداد 9: 314، والأنساب 1: 405، وبغية الوعاة 2: 8.

11 – تاريخ بغداد 9: 314، وتاريخ العلماء النحويين: 72، والأنساب 1: 405، واللباب 1: 273.

قرأ الجَرميّ كتاب سيبويه على الأخفش (تـ 210هـ)، واحتل الكتاب في نفسه منـزلة رفيعة، فأقرأه الآخرين كالمازني (تـ 230هـ) والمبرّد (تـ 286 هـ). وكان هذا التصدر لركوب البحر دليلاً على اقتدار أبي عمر الجَرميّ على الغوص على المعاني، وتتبّع الفكرة المستترة إلا على طالبها بحق.

وهذه المكانة التي تبوأها الكتاب في نفس الجَرميّ حدت به إلى جعل الأقيسة النحوية المنتشرة فيه تكأة لأقيسة الفقه التي قد تعرض للجَرميّ. وفي ذلك يروي أبو جعفر النحاس (تـ 3) أنه سمع أبا بكر بن شقير (تـ 317هـ) يقول: ((حدَّثني أبو جعفر الطبري (تـ هـ) قال: سمعت الجَرميّ يقول: أنا منذ ثلاثين أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه، قال: فحدَّثت به محمد بن يزيد على وجه التعجّب والإنكار فقال: أنا سمعت الجَرميّ يقول هذا، وأومأ بيديه إلى أذنيه)) ومراده من ذلك التدليل على أن سيبويه – على أنه تكلم في النحو – نبَّه في كتابه على مرامي العرب ومقاصدها، وأساليب تصرّفاتها في ألفاظها ومعانيها، فلم يكن قاصراً على مجرد ذكر رفع الفاعل ونصب المفعول، بل بيَّن في كل باب ما هو لائق به، ففيه من علم المعاني والبيان، وأنحاء تصرفات العرب في ألفاظها ومعانيها المباحث الكثيرة.

ولعلَّ هذا راجع إلى أن الجَرميّ كان محدِّثا من أهل البصرة، فلما أتقن الكتاب قراءة وفهماً وغوصاً على المعاني، فقه الحديث من جراء فقهه كتاب سيبويه؛ لأنَّ الكتاب يعلّم قارئه حسن المقايسة وحسن التفتيش.

وكان الجَرميّ والمازني وراء انتشار كتاب سيبويه؛ فقد روى صاحب نزهة الألباء أنَّ أبا الحسن الأخفش لـمّا رأى تفرّد كتاب سيبويه في حسنه وصحّته وجمعه أصول النحو وفروعه استحسنه استحساناً كبيراً، فتوهم الجَرميّ والمازني – وكانا رفيقين – أن أبا الحسن الأخفش قد همَّ أن يدّعي الكتاب لنفسه، فتشاورا في شأن إظهاره للناس ومنْع الأخفش من ادعائه، فقال له: نقرؤه عليه، فإذا قرأناه أظهرناه وأشعْنا أنه لسيبويه فلا يمكنه أن يدّعيه. وكان الجَرميّ موسراً

والمازني معسراً، فأرغب الجَرميّ الأخفش وبذل له شيئاً من المال على أن يقرئه وأبا عثمان الكتاب، فأجابهما إلى ذلك وأخذا في قراءة الكتاب عليه فأظهراه للناس، فكانا السبب في انتشار الكتاب، ولم يُسند كتاب سيبويه إليه إلا بطريق الأخفش، فإن كل الطرق تستند إليه[12].

أقرَّ للجَرميّ المترجمون له بحسن سيرته الخلقية فما عُرف عنه الطَّعن في غيره، فقد روي عنه قوله: ((ما رأيت فقيهاً أفصح من عبد الوارث[13] (تـ 180هـ)، وكان حمّاد بن سلمة أفصح منه))[14].

وشهر بعلو كعبه في مختلف مجالات العلم لعصره، وعُرف بورعه وتدينه وصحة معتقده. قال الخطيب البغدادي: ((كان فقيهاً، عالماً بالنحو واللغة ديناً ورعاً، حسن المذهب، صحيح الاعتقاد... وكان جليلاً في الحديث والأخبار))[15] و((انتهى إليه علم النحو في زمانه))[16] فـ((كان رأساً في اللغة والنحو))[17].

وعُرف باتقاد الذهن وحدَّة الذكاء، والقدرة على الغوص على المعاني واستخراجها، فقال فيها المبرد: ((كان أبو عمر الجَرميّ أغوص على الاستخراج من المازني، وكان المازني أحدّ منه))[18].

وكان فيه اعتداد بسعة رواية الشعر وتشعّب المعارف، ومعرفة اللغة، وإتقان النحو، فقال فيه أبو جعفر النحّاس: ((لم يزل النحويّ منفرداً وصاحب الغريب والشعر منفرداً حتى كان أبو عمر فجمع بين الأمرين))[19].

---

12 – نزهة الألباء: 133 – 134.

13 – تهذيب التهذيب 6: 441.

14 – نزهة الألباء: 41، ومعجم الأدباء: 1200.

15 – تاريخ بغداد 9: 314، وانظر: الأنساب 1: 405، وشذرات الذهب 3: 115 – 116، وبغية الوعاة 2: 8.

16 – بغية الوعاة 2: 8.

17 – شذرات الذهب 3: 115 – 116.

18 – أخبار النحويين البصريين: 56.

19 – عمدة الكتاب: 49.

اعتنى الجَرميّ عناية فائقة بكتاب سيبويه، فصنَّف مصنفات عدة جعل محورها ((الكتاب))؛ فله تفسيرٌ لغريبه، وله ((الفَرْخ)) الذي يعرف بـ ((فرْخ الكتاب)) أو ((فَرْخ سيبويه))، وفسَّر الأبنية التي ذكرها سيبويه في كتابه[20]. وعمد إلى توثيق مجموعة من شواهد الكتاب الشعريَّة ونسبتها إلى أصحابها؛ وفي ذلك يقول: ((نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأمّا (ألف) فعرفت أسماء قائليها))[21].

وقد اختلط كلام الجَرميّ بنص الكتاب في موضعين، فقد جاء في أولهما: ((.... وقال أبو عمر: أقول في (ظُروف) هو جمع (ظَريف) كُسِّر على غير بنائه، وليس مثل (مذاكير) والدليل على ذلك أنك إذا صغّرت قلت: ظُرَيِّفون، ولا تقول ذلك في (مذاكير)..))[22].

وجاء في ثانيهما: ((وقال أبو عمر: ظُروف جمع لظريف، وإن كان الباب في (ظريف) ألا يجمع على (ظروف) كما أن كثيراً من الجموع قد خرجت من بابها حملاً على غيرها))[23].وقد أنكرت الباحثة الدكتورة خديجة الحديثي مثل هذا الادّعاء[24].

وكان سيبويه أخذ إنشاد شواهده عن الخليل ويونس وغيرهما من أشياخه[25]. وفيما يأتي سرد لمصنفات الجَرميّ التي أمكنني الوقوف على أسمائها:

---

20 – جمع الدكتور سيف العريفي الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية في الرياض هذه الأبنية ونسقها واستدرك عليها في بحثه المنشور في مجلة جامعة الإمام المجلد 42، 1424هـ.

21 – خزانة الأدب 1: 179 (ط. بولاق)، وبغية الوعاة: 268، ومقدمة الكتاب 1: 9.

22 – الكتاب 3: 636.

23 – الكتاب 2: 208. وحاشية الكتاب 2: 208 من شرح السيرافي عليه.

24 – كتاب سيبويه وشروحه: 104.

25 – الكتاب (مقدمة التحقيق 1: 9).

1- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ويسمَّى أيضاً ((تفسير[26] أبنية سيبويه[27]))، أو ((الأبنية[28])). قال فيه أبو جعفر النحاس: ((لولاه ما عرفت أبنية سيبويه[29])). ولعله المقصود بقول المعرّي: ((وله كتاب في التصريف[30])). وقال القنوّجي في ذكر التأليف في هذا الفن: ((أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: مجلّد للشيخ أبي القاسم علي بن جعفر القطّاع السعديّ، المتوفى سنة خمس عشرة وخمسمئة.... ذكر منه أنَّ سيبويه أوّل مَنْ جمعها.... وزاد أبو بكر بن السرَّاج اثنين وعشرين مثالاً، وزاد أبو عمر الجَرميّ أمثلة يسيرة[31])). وربَّما ذكر باسم ((كتاب الأبنية والتصريف[32])).

2- تفسير أبيات سيبويه[33]: تفرَّد الصفديّ بذكره، ولعلّ مضمونه نسبة الجَرميّ أبيات الكتاب إلى أصحابها مع تفسير غريب لغتها.

3- تفسير غريب كتاب سيبويه: لعله الكتاب السابق نفسه[34]. ويذكره السيوطي باسم ((غريب سيبويه[35])).

4- التنبيه في النحو[36].

---

26 – الفهرست: 84، وهديَّة العارفين 5: 422، وبغية الوعاة: 268، وشذرات الذهب 3: 115 – 116.

27 الوافي بالوفيات 16: 251.

28 – بغية الوعاة 2: 8 – 9.

29 – عمدة الكتاب: 49.

30 – تاريخ العلماء النحويين: 72 – 73، والوافي 16: 251.

31 – البلغة في أصول اللغة: 332.

32 – الوافي 16: 251.

33 – الوافي 16: 251.

34 – الفهرست: 84، وبغية الوعاة 2: 8 – 9، وشذرات الذهب 3: 115 – 116، والكتاب (مقدمة التحقيق 1: 9).

35 – بغية الوعاة 2: 8 – 9.

36 – معجم الأدباء 12: 5 – 6.

5- سيرة النبي، صلى الله عليه وسلم، ويذكر اختصاراً باسم ((السيرة)) أو ((السير)). قال فيه السمعانيّ: ((وله كتاب في السيرة عجيب))[37].

6- شرح كتاب ((العين)): ذكره الصفدي باسم ((الفرْخ)) للعين[38].

7- الفرْخ: ويطلق عليه اسم ((فَرْخ سيبويه)) أو ((فَرْخ الكتاب)). وهو أهم كتبه وأكثرها شهرة، وصفه القفطيّ بأنه كتاب نحويّ جيد[39]. لا يذكر الجَرميّ إلا ويذكر معه كتاب ((الفرخ))، أو فرخ كتاب سيبويه. وكان أبو علي الفارسي يقرأ فيه، ويورد مسائل منه في كتبه[40]. وذكر البغداديُّ[41] هذا الكتاب في موضع واحد من خزانته لدى حديثه عن جواز الإخبار المحض في باب (كان)و(إنّ).

وتفرَّد الصفديُّ[42] بذكر كتابين للجَرميّ بهذا الاسم، أولهما هذا، والآخر ((الفرخ)) على معجم العين الذي مرَّ بنا في الفقرة السابقة. ولابن درستويه شرح لكتاب ((الفرخ)) للجَرميّ، وهو مفقود[43].

8- كتاب التثنية والجمع[44].

9- كتاب العروض[45].

10- كتاب القوافي[46]: خصَّه أبو العلاء المعري بالاهتمام من دون كتابه السابق ((العَروض))؛ فالكلام الذي يرويه المعري متَّصل بكتاب ((القوافي))،

37 – الأنساب 1: 405، وشذرات الذهب 3: 115 – 116، ومعجم الأدباء 12: 5 – 6، وبغية الوعاة 2: 8 – 9.

38 – الوافي بالوفيات 16: 251.

39 – إنباه الرواة.

40 – البصريات: 64، 83.

41 – خزانة الأدب 4: 6، وإقليد الخزانة: 82.

42 – الوافي بالوفيات 16: 251.

43 – إنباه الرواة 2: 81، وكتاب الكتّاب: 9.

44 – الوافي بالوفيات 16: 251.

45 – معجم الأدباء 1035، والوافي بالوفيات 16: 251، وبغية الوعاة 2: 8 – 9، وشذرات الذهب 3: 115 – 116.

46 – مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها: 118.

ولم يظهر لكتاب ((العروض)) أيّ ذكر، ولكن لا يستدلّ من ذلك على نفي معرفة المعرّي بالكتاب الأول واطّلاعه عليه ضمن ما وقف عليه أو ما قرأه من آثار الجَرميّ))، وقد تفرّد المعرّي والصفديّ بذكر هذا الكتاب.

11- مختصر في النحو[47]: سمّاه الصفديّ ((مختصر نحو المتعلِّمين))[48]، وهو أوّل مختصر يوضع على كتاب سيبويه[49]؛ فقد ذكر الزّبيدي أن الجَرميّ عندما سئل عن سبب وضع هذا الكتاب قال: ((أنا لم أضع كتاباً في النحو، إنّما اختصرت كتاب سيبويه))[50]. وكان الجَرميّ كلَّما صنَّف منه باباً صلَّى ركعتين بالمقام ودعا أن ينـتفع به[51].

نقل الزُّبيدي عن العبّاس بن الفرج الرياشيّ (ت 257 هـ) أنّ ابنه سأله: أيّهما أحبّ ؟ كتاب أبي عمر أو كتاب الأخفش ؟ فقال: كتاب أبي عمر))[52].

ونقل في مقابل ذلك ذمّ السجستاني لمختصر الجَرميّ إذ قال: ((ما أحد يأخذ الكتاب إلا رمى به، وذلك كان لا يحسن أن يضع كتاباً))[53].

وذكر ابن الأنباري أنّ ((كل من اشتغل بمختصر الجَرميّ صارت له بالنحو صناعة))[54]. وقد وضع الرّماني شرحاً لمختصر الجَرميّ سمّاه ((شرح مختصر الجَرميّ)).

والذي أراه أن في كلام السجستاني تحاملاً شديداً على الجَرميّ، ولعلَّ ذلك عائد إلى إهمال الجَرميّ ذِكر معاصريه في حياته، ولعلَّ ذلك ما ذكره السيوطي في

47 – الأنساب 1: 405، وبغية الوعاة 2: 8 – 9.

48 – الوافي 16: 251.

49 – كتاب سيبويه وشروحه: 264.

50 – طبقات النحويين: 76 – 77.

51 – معجم الأدباء 1444.

52 – نفسه.

53 – نفسه.

54 – إنباه الرواة 2: 265، وكتاب سيبويه وشروحه: 201.

((باب معرفة الحفاظ))[55] ما يؤكد ذلك، قال: ((وأخذ الناس علم العربية عن هؤلاء الذين ذكرنا من علماء المصرين، وكان ممَّن برعَ منهم: أبو عبد الله محمد التوَّجي، ويقال: التوّزي، وأبو عمر الجِرْمازي، وأبو عمر صالح بن إسحاق الجَرميّ))[56].

وكانوا يأخذون عن أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، والأخفش، وهؤلاء الثلاثة أكثر أصحابهم.

وكان دون هؤلاء الثلاثة في السن: أبو إسحاق إبراهيم المازني، وأبو عثمان بكر بن محمدالمازني،... والرياشيّ، والسجستاني، وكان التوَّزيّ أطلع القوم في اللغة وأعلمهم بالنحو بعدالجَرميّ والمازني.

قال المبرد: ((كان أبو زيد أعلَمَ من الأصمعي وأبي عبيدة بالنحو، وكان المازني أحدَّ من الجَرميّ، وكان الجَرميّ أغوصهما))[57].

وأعتقد أنه لولا هذا المختصر وأهميته لما تصدَّى كل من السيرافي (ت 368هـ)، والرماني (ت 384 هـ)، والربعيّ (ت 420 هـ) لشرحه.

12- مقدمة في النحو[58]: ولعلَّه الكتاب السابق.

13- تعليقات على كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري[59].

وأما الإسناد فمعناه في اللغة انضمام الشيء وتماسكه وشدة ترابطه مع شيء آخر. جاء في مقاييس اللغة:"السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء...والسِّناد: الناقة القوية...والـــمُسنَدُ: الدهر؛لأن بعضه متضام، وفلان سَنَد فلان؛ أي معتَمَد..."[60].

---

55 – المزهر 2: 407 – 408.

56 – المزهر 2: 407 – 408.

57 – في المزهر 2: 407 – 408: ((أعوصهما))، ولعل الصواب ما أثبته.

58 – هدية العارفين 5: 422.

59 – إقليد الخزانة: 125، وأبو زيد الأنصاري: 238.

60 – مقاييس اللغة (سند).

ومعناه في الاصطلاح:إضافة شيء إلى آخر وضمه إليه[61]، وفي كلا المعنيين اللغوي والاصطلاحي ما يدل على قوة الترابط بين العنصرين اللذين أسند أحدهما إلى الآخر، ومدى تمكن تعالق أحدهما بالآخر.

وقد عبّر سيبويه عن هذه القرينة المعنوية بمصطلحات عدة، منها: الشغل، والبناء، والتفريغ، والإسناد، والبناء. قال: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل"[62].وقال معقبًا على جملة (هذا عبد الله منطلقاً): "...فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده، وهو عبد الله...فالمبتدأ مسند والخبر مسند إليه"[63].

واضطرب النُّحاة في تحديد المسند من المسند إليه، فالخليل يسمي المبتدأ مسندًا والخبر مسندًا إليه، وتبعه سيبويه، كما مر معنا وخالفه في موضع آخر[64]. لكن آراء النُّحاة مجمعة على أن المبتدأ هو المسند إليه لأنه هو المحكوم عليه، والخبر هو المسند لأنه المحكوم به، وهذا الرأي المجمع عليه هو أول الآراء الأربعة التي نقلها السيوطي عن أبي حيان الأندلسي[65].

والإسناد أهم القرائن المعنوية التي تربط بين عنصرين لغويين وأولها في تقسيم د.تمام حسان للقرائن المعنوية التي تسعفنا في تحديد المعنى النحوي الخاص بالأبواب النحوية، وتحديد الوظائف التركيبية، وتربط بين الأبواب النحوية[66]. وعلاقة الإسناد بالقرائن المعنوية علاقة عموم وخصوص، فالقرائن المعنوية ذات دلالة عامة، والإسناد قرينة خاصة.

إن طرفي التركيب اللغوي الأساسيْن (المسند إليه والمسند) تعقد الصلة بينهما قرينة خاصة هي (الإسناد)، وهي رابطة ذهنية كما يرتبط الموضوع

61 – التعريفات، ص: 23.

62 – الكتاب 1:80 و81.

63 – الكتاب 2:82.

64 – القرائن المعنوية في النحو العربي، ص: 43.

65 – الأشباه والنظائر2:10.

66 – القرائن المعنوية، ص: 39.

بالمحمول في القضية الفلسفية، ولا تحتاج هذه العلاقة الذهنية في لغتنا خاصة إلى أي دليل لفظي يعقد الصلة بين عنصري التركيب، على غرارما يسمى في اللغات الأوروبية "فعل الكينونة".

وتبقى قرينة الإسناد ملحوظة بين العنصرين الأساسيين في التركيب ولو خالط أحدهما تغير في القرينة الإعرابية الشكلية، وهذا يعني عدم جواز الخلط بينه وبين التقسيم الشكلي الإعرابي من فتح، أو جر، لأن الإسناد"قرينة معنوية لا تقتصر على المرفوعات، فهو قد يخالط النصب، وقد يخالط الجرّ، عند دخول بعض الأدوات في التركيب"[67]، ومن ذلك نصب خبر كان أو نصب اسم إن، أو دخول حرف الجرّ الزائد على واحد من المسند والمسند إليه.وفي ظل معالم المنهج الذي قدمنا بعض أصوله من جهة، وفي ضوء تلك القرينة الخاصة (الإسناد) سنحاول في الفقرة القادمة أن ندرس آراء أبي عمر الجَرميّ الذي اخترناه شخصية نحوية نطبق في دراستها بعض ملامح ذلك المنهج، المقترح، لعلنا نتمكن من تقديم بعض الصور التي نستطيع أن نضعها على طريق الدرس النحوي اللاحق، قاصدين بذلك جعل الدرس النحوي لشخصية نحوية متكئًا على أسس تَجمَع المتفرِّق وتلمّ المتناثر، في ظل المقاصد التي يبتغيها متكلِّم اللغة من متلقيها.

***الإسناد الاسمي:**

يرى الجَرميّ[68] أنَّ تعليق المسنَد بالمسند إليه هو الذي يرفع كلا منهما؛ أي أن علاقـة الإسناد التي ربطت بين ركنيه هي التي رفعت هذين الركنين، وإلى هذا ذهب السيرافي[69] وكثير من البصريين[70]. ونسب الفَرَّاء[71] هذا الرأي إلى

67 – القرائن المعنوية،ص:35.

68 – إصلاح الخلل : ص 118، والمساعد 1 / 206، وارتشاف الضرب / 1085، وهمع الهوامع 1 / 94.

69 – إصلاح الخلل : 118.

70 – نفسه : 118.

71 – نفسه : 118.

الخليل، وأنكـرَ ابنُ السِّيد نسـبةَ هذا الرأي إلى الخليل، وقال : «وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا »[72].

وجاء في الكتاب: «... وإنَّما يدخلُ الناصب والرافعُ سوى الابتداءِ، والجارّ على المبتدأ»[73]. فالابتداء عامل معنوي يرفع المبتدأ وهذا المبتدأ يرفع الخبر، وإلى هذا ذهب جمهور البصريين[74]. قال سيبويه : « فإذا بنيت الفعلَ على الاسم قلت : زيدٌ ضربتُه فلزمته الهاءُ. وإنَّما تريدُ بقولك : مبنيٌّ عليه الفعل أنَّه في موضع (منطلقٌ) إذا قلتَ : عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأوَّل وارتفعَ بهِ، فإنَّما قلتَ عبدُ الله فنسبتَه له ثم بنيتَ عليه الفعلَ ورفعته بالابتداء»[75].

وجاء في موضع آخر : «فأمَّا الذي يُبْنَى عليه شيءٌ هوهو فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبدُ الله منطَلَقٌ، ارتفع عبد الله لأنه ذُكِرَ ليُبْنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته»[76]، ومراده بالابتداء «تجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه»[77]. وفسَّره الجزولي بأنه: «جعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه أو إسناده»[78]. وجعله ابن جني يشمل التعرية من العوامل اللفظية، والتعريض لها، وإسناد الخبر إلى المبتدأ[79]، وبهذا أخذ أبو حيَّان[80].

72 – إصلاح الخلل : 118، ونقل أبو حيان العبارة نفسها عن ابن السيد. انظر : ارتشاف الضرب : 1085.

73 – الكتاب : 1/ 23، و24.

74 – المقتضب : 2/ 48، و4/ 126، واللمع : 71 و 72.

75 – الكتاب : 1/ 81.

76 – الكتاب : 2/ 127.

77 – شرح الكافية : 1/ 1/ 253.

78 – شرح الكافية : 1/ 1/ 254.

79 – اللمع : 110 و111.

80 – ارتشاف الضرب : 1085.

ورأى الأخفش أن الابتداء يرفع المسند إليه والمسند، فقد قال في قوله تعالى : (الحمد لله) [الفاتحة :2] : «فرفعُه يعني : الحمد، على الابتداء، وذلك أنَّ كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلاً من بعده فهو مرفوع... فإنَّما رفع المبتدأ ابتداؤك إيَّاه. والابتداءُ هو الذي رَفَع الخبر في قول بعضهم كما كانت (إنَّ) تَنْصب الاسمَ وترفعُ الخبر، فكذلك رفعَ الابتداءُ الاسم والخبر. وقال بعضهم : رفعَ المبتدأ خبره[81]، وكل حَسَنٌ، والأوَّل أقيسُ[82]». وإلى ذلك أيضاً ذهب كلٌّ من ابن السرَّاج[83] والرماني[84]، والزمخشري[85]، والجزولي[86].

ونقل الرضي عن الكسائي والفَرَّاء[87] أنهما يقولان برفع ركني الإسناد كل واحد منهما صاحبه، ونسبه الأنباري[88] إلى الكوفيين عامةً، وبه أخذ الرضي وقوَّاه فقال : «وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفَرَّاء، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر»[89]. يقول الكوفيون فيما نقل عنهم الأنباري : «... إنَّما قلنا : إنَّ المبتدأ يرفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ ؛ لأنَّا وجدنا المبتدأ لا بدَّ له من خبر، والخبر لا بدَّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من الآخر، ولا يتم الكلام إلاَّ بهما... فلمّا كان كلّ واحد منهما لا ينفكُّ عن الآخر، ويقتضى صاحبه اقتضاء واحداً، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثلما عمل صاحبه فيه، فلهذا قلنا : إنهما يترافعان»[90]. وقد أطلق ابن مالك بهذا النقل

81 – وهو قول ابن جني في اللمع : 71 و 72، قال : وهو – يعني الخبر المفرد – مرفوع بالمبتدأ)).

82 – معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215هـ)، ج1، ص9.

83 – الأصول : 58، و 63.

84 – المساعد على تسهيل الفوائد : 1/ 205.

85 – المفصل : وشرح الكافية : 1/ 1/ 254.

86 – المقدّمة الجزولية : ق9 (نقلاً عن شرح الكافية : 1/ 1/ 254، ح6).

87 – شرح الكافية : 1/ 1/ 255.

88 – الإنصاف : 1/ 44، وهمع الهوامع : 1/ 94.

89 – شرح الكافية : 1/ 54.

90 – الإنصاف : م5.

عن الكوفيين[91]، ورأيهم هذا فيما يبدو لي – إنما هو في المبتدأ والخبر المفردين ؛ ذلك أنَّ الفَرَّاء[92] يذهب إلى أن المبتدأ يرتفع بالضمير[93] العائد إليه من الخبر، وجعل الرضيّ القول بارتفاع المبتدأ بالضمير العائد إليه من الخبر رأي الكوفيين عامة[94]، وعلَّل ذلك بأنهم يشترطون وجود ضمير في الخبر الجامد أيضاً لا في الخبر الجملة فحسب لأنَّ الجامد عندهم معناه معنى المشتق. على أنَّ الرضيَّ نفسه ذهب إلى عدم تعميم اشتراط الضمير في الخبر الجامد على الكوفيين عامة وخصَّه بالكسائي وحده[95].

إنَّ التدقيق في الآراء السابقة يكشف مدى تعلُّق النُّحاة بنظرية العامل فالرفع يوجده المبتدأ في الخبر على رأي، والخبر في المبتدأ على رأي آخر، والفعل في الفاعل أو نائبه، والنصب يوجده فعل أو حرف، والجرّ يوجده حرف أو إضافة. بل إنَّهم نسبوا إلى المعدوم تأثيراً، فجعلوا العوامل المعنويَّة – ويقصدون بها العوامل غير الظاهرة في التركيب ومنها الابتداء، هي التي توجد الرفع في المبتدأ وحده أو في كليهما، على نحو ما رأينا، فذهبوا إلى أنَّ العامل «تجريدُ الاسم بالإسناد إليه في المبتدأ الأوَّل، وتجريد الاسم لإسناده إلى شيء آخر في المبتدأ الثاني»[96]. ولما كان التجريد أمراً عدميّاً سعى الرضيُّ إلى إثبات أنَّ العوامل هي علامات لا مؤثرات، والتجريد يصح أن يعدَّ علامة مخصوصة لشيء مخصوصٍ؛ لأنَّ عدم العلامة علامة. وكل ذلك – في رأيي – ناتجٌ عن انعدام قدرة النُّحاة على الفكاك من إسار نظرية العامل على ما أسلفت، فتمحَّلوا وأوَّلوا وقدَّروا.

---

91 – التسهيل : 44، وشرحه 1/ 272، وشفاء العليل : 1/ 72، والمساعد : 1/ 206.

92 – معاني القرآن 1/ 240، 2/ 255، 302، 410، 3/ 9، 180.

93 – ذهب أبو حيَّان إلى أنَّ بعض الكوفيين يقولون بارتفاع المبتدأ بالذكر الذي في الخبر، فإن خلا الخبر من ذكر رفع كل واحد منهما صاحبه. ارتشاف الضرب / 1085. أقول : والمراد بالذكر هنا الضمير الرابط للمبتدأ بما أخبر عنه.

94 – أخذ برأي الكوفيين هذا علي بن عيسى الرمَّاني من البصريين. انظر : في بناء الجملة العربية / 132.

95 – شرح الكافية :1/ 1/ 292.

96 – شرح الكافية : 1/ 1/ 254.

وليس بخاف أن الجملة البسيطة في العربية تتألف من عنصري الإسناد وهما المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، والوصف مع مرفوعه في الجملة الوصفية[97].

وقد أدرك النُّحاة جميعاً شدَّة الترابط بين عنصري هذه الجملة، وأن الرابطة الكبرى التي تربط عنصراً بآخر هي الإسناد فقد وصف سيبويه المسند والمسند إليه بأنهما : «ما لا يَغْنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بُداً»[98] وسمَّى هذه العلاقة التي تربط بين عنصري الإسناد بناء فقال : « فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبنيُّ[99] عليه»[100] وهو تركيب[101]، يريد به سيبويه – فيما اعتقد – التعبير عن شدَّة التلاحم بين جزئي الجملة البسيطة حتى أشبهت بناء محكماً مترابطاً.

فالمبتدأ أو الخبر والفاعل وهي عناصر الإسناد عُمَدٌ في الجملة البسيطة، ولا بدَّ لها من علامة تُميِّزها مما ليس عُمْدة في التركيب، فكان الرفع علامة «كون الاسم عُمْدة الكلام»[102]. وبهذا تكون الضمة علم الإسناد تدلُّ على تحقق النسبة بين المسند والمسند إليه من جهة ومظهراً من مظاهر العربية في توزيع القيم النحوية من جهة ثانية. وهذا القول لا يشير إلى تأثير عامل لفظي أو معنوي[103].

---

97 – المراد بمصطلح الجملة الوصفية الجملة المركبة من مبتدأ وصف(مشتق) ومرفوع بعده سدّ مسد الخبر. انظر، شعبان، صلاح: الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، 2004م، ص29 ومابعدها.

98 – الكتاب : سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ج1، ص23.

99 – في سبيل تحرير مفهوم مصطلح (المبني عليه) الذي يكثر سيبويه من استعماله، ويريد به الخبر، انظر: فلفل، محمد عبدو، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه،دار العصماء، ط1، دار العصماء، دمشق، 2009م، ص 11 وما بعدها.

100 – المصدر السابق نفسه.

101 – انظر قول سيبويه في صفحة متقدِّمة من هذا البحث فقد كرر مفهوم البناء أربع مرات في نص واحد. وكرَّره في نص آخر أربع مرات أيضاً.

102 – شرح الكافية : 1/ 1/ 61.

103 – في النحو العربي : نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، بلا تاريخ، ص70.

ولدى تأمل الآراء السابقة للنُّحاة والتدقيق فيها، ومحاولة استخلاص رأيهم في علَّة وجود الضمة في عنصري الإسناد، نجد أن رأي الجَرميّ هو أكثر الآراء إدراكاً للقيمة النحوية لكل من عنصري الإسناد في الجملة الاسمية ؛ ذلك أنه يجعل أَياً من العنصرين يعمل في الآخر ولكن التعانق بين هذين العنصرين جعل كلا منهما بؤرة يُدَلُّ عليها بالضمَّة.

ولما كانت عملية الإسناد يقصد بها تعليق بين عنصرين أساسيين لأداء وظيفة إبلاغية، اشترط النُّحاة في المسند إليه التعيين ؛ أي أن يكون المسند إليه معرفة كاسم العَلَم، واسم الإشارة، أو نكرة مختصَّة حتى تحصل الإفادة، لأنَّ المسند إليه محكوم عليه بالمسند ، ولا يكون الحكم إلا على متعيِّن. إلا أنَّ الجَرميّ خالف النُّحاة في وجوب التعيين في المسند إليه، فأجاز أن يكون المسند إليه نكرة، لكن ليس على الإطلاق، ذلك أنَّه خصَّه بوجود الفعل (كان) والأداة (إنَّ) في التركيب. فقد أجاز الجَرميّ أن يكون المسند إليه في بابي كان وإن نكرة، فقد قال في الفَرْح : «إنـه يُبْتدأ بالنكرة ويخبر بالمعرفة عنها في هذا الباب». وعلَّل ذلك بأنهم : «لا يقدِّمون خبر (إنَّ) كما يتَّسعون في (كانَ)، فأعطَوْا (إنَّ) ما منعوا في (كان) وقد منعوا كان أن يكون خبرها معرفة واسمها نكرة، فأعطوا كلَّ واحد منهما ما منعه صاحبه»، ولعلَّ ذلك عائد – فيما أعتقد – إلى زوال صورة الإسناد الحقيقي بدخول كل من (كان) و(إنَّ) الناسختين، وأعني بذلك صورة الإسناد الأصلي البسيط قبل دخول عنصر الزمن (كان) أو توكيد مضمون الجملة (إنّ).

والحقيقة أنَّ الإسناد إلى النكرة عامة أو إلى النكرة في بابي (كان) و(إنَّ) يعوَّل فيه على الفائدة فحسب، فقد قال ابن السَّرَّاج : «وقد يجوز أن تقول : رجلٌ قائمٌ، إذا سألك سائلٌ فقال : أرجلٌ قائمٌ أم امرأةٌ، فتجيبه فتقول رجلٌ قائمٌ، وجملة هذا إنما ينظر إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة لوجهٍ من الوجوه فهو جائز، وإلا فلا»[104].

104 – الأصول : 1/ 59.

ونقل الرضي عن ابن الدهان فقال : « وقال ابن الدهان – وما أحسن ما قال – إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادةُ المخاطب، فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصَّص المحكوم عليه بشيء أو لا»[105]. حتى إنَّ الرضي خلص إلى أنَّ المواقع التي يُسْنَد فيها إلى النكرة كثيرة لا تحصى ولا ضابط لها[106]، وأنَّ الضابط في الإسناد إلى المبتدأ النكرة أو الفاعل النكرة – مع أنهم لم يشترطوا في الإسناد إلى الفاعل تعريفاً أو تخصيصاً – هو «عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه»[107].

والذي أذهب إليه في تجويز الجَرميّ الإسناد إلى النكرة في بابي (كانَ) و(إنَّ) خاصة أنَّ اسم (كان) زالت عنه صفته التي كانت له قبل دخولها ؛ ذلك أنه غدا شبيهاً بالفاعل بالنسبة إلى (كان) لما كانت هذه الأخيرة فعلاً يُراد منه مجرد إضافة الزمن إلى الجملة الخبرية بعد أن كانت خالية منه، حتى إنهم سمّوه فاعلا مجازاً وخبرها مفعولاً حقيقة[108]، وسيبويه نفسه يسميه فاعلاً، فقال : «هذا باب الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول... فمن ثَمَّ ذ كِر على حدَتَه ولم يذكر مع الأول ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل... وذلك قولك : كان، ويكون،... »[109]. ثم حملت (إنَّ) المشبَّهة بالفعل، فأعطيت حكم الفعل الذي لم يشترطوا في فاعله تعريفاً أو تخصيصاً، فإذا كانوا في الجملة الخبرية المحضة قد أجازوا الإسناد إلى غير المتعيِّن، فإنَّ الإسناد إليه في بابي (كان) و(إنَّ) هو من باب الأَوْلى.

105 – شرح الكافية : 1/ 1/ 258 و 259.

106 – شرح الكافية : 1/ 1/ 260.

107 – شرح الكافية : 1/ 1/ 259.

108 –شرح التصريح على التوضيح ،ج1، ص 184.

109 – سيبويه : الكتاب، ج1، ص 45. وانظر : 49، 50

ثم إنَّ المدقق في كلام سيبويه يجد أنه يُجيز ذلك في الشعر خاصة، فقد أورد على ذلك شواهد كثيرة تخص باب (كان)، ومن ذلك قول خداش بن زهير[110]:

فإنك لا تُبَالي بعد حَوْلٍ أظبيٌ كان أَمَّك أَمْ حمار

وقول حسان بن ثابت[111]:

كأنَّ سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

وغيرهما من الشواهد. وقد حملهم على هذا التسمح «أنه – يعني الفعل كان – فِعْلٌ بمنزلة ضَرَب، وأنَّه قد يُعْلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام»[112]. والذي يبدو لي أن تجويز النُّحاة الابتداء بالنكرة محكوم بدليل المقام، فقد قال الرضي : «فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل – سواء كانا معرفتين مختصتين بوجه ما أو نكرتين غير مختصتين شيء واحد وهو : عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه»[113]. فلا يجوز في المعرفة – بله النكرة – أن تقول لمخاطبك : زيدٌ قائمٌ، أو قام زيدٌ، وهو عارف بحدوث ذلك منه، ويُعَدُّ مثل هذا الأمر لَغْواً[114]. وإذا جهل المخاطب وجود رجل قائم في الدار فليس ثمَّة ما يمنع – والحالة هذه – من أن تخبره عن النكرة ولو لم تتخصَّص بوجه ما.

إن امتناعهم من قبول التنكير في المسند إليه عامة يعود إلى أَمْن اللبس، فإن « قلت : كان حليمٌ أو رجلٌ، فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبرَ

110 – الكتاب : 1/ 48.

111 – الكتاب : 1/ 49.

112 – الكتاب : 1/ 48.أقول:في ذلك سند قديم لماعرف عند تمام حسان بقرينة الإسناد، وهي القرينة التي قد يعوَّل عليها في الترخص في قرينة لإعراب.

113 – شرح الكافية : 1/ 1/ 259.

114 – المصدر نفسه. والحقيقة أنه من وجهة نظر تداولية ليس لغواً؛ فقد يكون المراد معنى المعنى، أو لازم الفائدة، كأن يترتب على قيام زيد أن يقوم المخاطب الذي علم بقيام زيد،ولكنه هو لم يقم.

المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزلُ به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا بابَ لَبْس»[115].

فالابتداء بالنكرة موقع في لَبْس ؛ لأنَّ دلالة التركيب معه تغدو لغواً، فلو قيل : كان إنسانٌ حليماً أو كان رجل منطلقاً، كان التركيبُ لا طائل تحته، فليس بمستنكر أن يوجد إنسانٌ له مثل هذه الصفات[116]. وإذا قيل : كان رجلٌ في الدار كان ملبساً أيضاً لاحتمال أن يكون صفة فينتظر السامع الخبر[117]، وإذا قيل: كوكب انقض الساعةَ[118]، إذا كان لا علم للمخاطب بذلك.

ويبدو لي كذلك أن الجَرميّ أجاز الابتداء بالنكرة غير المختصَّة، ولكن من دون إطلاق ؛ ذلك أنَّ كلامهم يُفْهم منه أنَّه مشروط بإهدار الرُّتبة، فـ (كان) يُتَّسَعُ فيها بتغير في رتبة خبرها في الأصل، أما (إنَّ) فيمتنع إهدار رتبة خبرها بتقديمه على اسمها أو عليها نفسها، فأعطيت (كان) ما منعته (إنَّ) وهو إمكانية التحويل في ترتيب اسمها وخبرها، وأعطيت (إنَّ) ما منعته (كان) وهو أن يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة.

والسماع يؤيد ما ذهب إليه الجَرميّ وسيبويه من قبله، ومن ذلك قوله تعالى : {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ} (الإخلاص :4)، وقول الشاعر[119] :

لتقـرُبُنَّ قَـرَباً جُلْذِيَّـا مادام فيهنَّ فصيـلٌ حيَّا

وقد دجا الليل فهيَّا هيَّا

---

115 – الكتاب : 1/ 48.

116 – الكتاب : 1/ 48.

117 الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب (646 هـ)، ج، ص 152.

118 – شرح الكافية : 1/ 1/ 259.

119 – البيت لابن ميادة، وهو في : الكتاب : 1/ 56، وخزانة الأدب : 9/ 273.

فكلّ من (له) و(فِيهِنَّ) ليس خبراً مقدَّماً ولكنهما بمنزلة الخبر الذي لا يُسْتغنى عنه وسقوطهما يُبطل المعنى المراد منهما، وهو هنا التخصيص[120]، فلو قيل : «لم يكن كفواً أحد، لم يكن له معنى»[121].

***الحذف :**

تتكون الجملة الاسميَّة من ركنين أساسيين هما : المسند إليه والمسند، وهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالإسناد الذي يعني شدَّة التعلُّق بين المسند إليه والمسند. ولا بدَّ في الخبر أن يؤدي فائدة لم توجد لولاه، وإلا عُدَّ التركيب فاسداً، ففي قولك : «إن الذاهب جاريته صاحبها... لا تفيد في الخبر شيئاً لم تُسْتفد من المبتدأ، وحكم الجزء الذي هو الخبر أن يفيد ما لم يفده المبتدأ»[122].

ويحذف الخبر حذفاً جائزاً إذا كانت ثمة قرينة تدلُّ عليه مع بقاء المعنى سليماً ؛ ذلك أن «الذكر قرينة لفظية[123] والحذف إنما يكون بقرينة لفظية، ولا يكون تقدير هذا المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة، وأهم القرائن الدالة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذكر، وكلاهما من القرائن اللفظيـة الداخلة في مفهوم التضام»[124].

وقد التزمت العرب حذف الخبر حذفاً واجباً في مواضع كثيرة»[125]، وكان من هذه المواضع أن تقع بعد المبتدأ حال تكون قرينة على الخبر وتقوم مقامه في أداء الدلالة ولا يكون من دون أن تصلح – من جهة المعنى – أن تكون خبراً لهذا

120 – التخصيص فيهما متوجهان إلى مختلفين، فـ(فيهن) تخصيص لاسم(الفصيل)، وأما (له) فتخصيص للخبر (كفواً).

121 – خزانة الأدب : 9/ 272. وانظر : 9/ 273 و 274.

122 – المقتصد :، ج 1، ص 458.

123 – وقد تكون القرينة مقامية.

124 – اللغة العربية : معناها ومبناها : 221.

125 – شرح الكافية : 1/ 1/ 314.

المبتدأ. ومن أمثلة ذلك ما جرى من قولهم : ضربي زيداً قائماً، فجعل الجمهور (ضربي) مبتدأ، وقدَّره آخرون على الفاعلية لفعل محذوف؛ أي : يقع ضربي أو يثبت ضربي قائماً[126].

ووقع اختلاف النُّحاة بخبر هذا المبتدأ - بحسب التقدير الأول – وفق الآتي:

أ – جعل الكسائي[127] والفَرَّاء وهشام الضرير وابن كيسان[128] هي الخبر وليست تسد مسدَّه وجعل كلٌّ من الكسائي وهشام الرابط[129] بين المبتدأ والحال ضميرين مرفوعين أولهما صاحب الحال والآخر مستكن في المصدر، وعضدا رأييهما بتوكيد الضميرين إذ يقال : ضربي زيداً قائماً نفسُه نفسُه، وضربي زيداً قائماً نفسُك. وجعل الفَرَّاء[130] الرابط الضمير المستكن في المصدر (ضربي).

ب – ذهب الأخفش[131] : إلى أنَّ الخبر الذي سدَّت الحالُ مسدَّه مصدر مضافٌ إلى صاحب الحال، والتقدير : ضربي زيدا ضربُه قائماً، والمعنى : ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيَّد، وهو اختيار ابن مالك[132].

ج – جعل ابن درستويه وابن بابشاذ هذا المبتدأ بلا خبر[133] ؛ لأنه – عندهما – مصدر وقع موقع الفعل ؛ ذلك أن معنى التركيب (ضربي زيداً قائماً) :

126 – المساعد على تسهيل الفوائد : 1/ 201، وارتشاف الضرب : 1092، وهمع الهوامع : 1/ 105.

127 – شفاء العليل :1/ 277، وارتشاف الضرب :1/ 105، وهمع الهوامع : 1092.

128 – ارتشاف الضرب : 1092، وهمع الهوامع : 1/ 105.

129 – المصدر نفسه.

130 – المصدر نفسه.

131 – شفاء العليل : 1/ 276، والتسهيل : 45، وشرحه لابن مالك : 1/ 280، و شرح الكافية : 1/ 1/ 319، وارتشاف الضرب : 1092، ومغني اللبيب : 615، وهمع الهوامع :1/ 106

132 – همع الهوامع : 1/ 106.

133 – شرح الكافية : 1/ 1/ 318.

أضربه قائماً، وهو شبيه بتركيب المبتدأ الوصف مع مسند إليه ساد مسدَّ الخبر، كقولنا : أقائمٌ الزيدان ؟ وقد ضُعِف هذا الرأيُ بأنه لو وقع المصدر موقع الفعل لصحَّ الاكتفاء به مع فاعله[134].

د – جعل البصريون (قائماً) حالاً من معمول المصدر معنى لا لفظاً، وجعلوا العامل في الحال محذوفاً (كان) التامة المحذوفة، والتقدير : ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً. وبذلك يكون الخبر متعلَّق الظرف (إذا) الذي لا دلالة له على الاستقبال، بل هو دال على الاستمرار كما هي في قوله تعالى : {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ} [البقرة :11]، وقوله أيضاً : {وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ} [الشورى : من الآية37] فعلى تقدير البصريين يكون قد جرى في التركيب أكثر من حذف، الأول : حذف الخبر (حاصل) على حدِّ حذف الظروف العامة في مثل قولنا : زيدٌ عندك، والصلاة في المسجد. والثاني : الشرط العامل في الحال، وهو (إذا كان). أما الحال (قائماً) فأقيمَ مقام الظرف ؛ لأنَّ الحال بمعنى الظرف، فقام (قائماً) مقام الظرف الذي قام مقام الخبر، فالحال إذاً قائمة مقام الخبر. ولا يخفى ما في هذه التقديرات من تكلف عائد إلى حذف (إذا) مع الجملة المضافة إليها من جهة، والتحوّل عن ظاهر معنى النقصان في (كان) إلى التمام من جهة ثانية، وقيام الحال مقام الظرف من جهة ثالثة، وليس له نظير في كلامهم[135]. وكله عائد إلى «التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها، بلا دليل عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه. والحق أنَّه يجوز اختلاف العاملين – على ما ذهب إليه المالكي»[136] فإذا قيل : ضربي زيداً حاصلٌ قائماً كان العامل في الحال هو (حاصل) والعامل في صاحبها ضربي.

134 – همع الهوامع :1/ 105.

135 – شرح الكافية : 1/ 1/ 323.

136 – شرح الكافية :1/ 1/ 323. والمراد بالمالكي هو ابن مالك، ورأيه في التسهيل : 111، قال : ((وقد يعمل فيها غيرُ عامل صاحبها، خلافاً لمن منع)).

هـ – قدَّر الكوفيون الخبر كوناً محذوفاً محلُّه بعد الحال؛ أي : ضربي زيداً قائماً حاصلٌ، وجعلوا (قائماً) حالاً من معمول المصدر لفظاً ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو المبتدأ[137]. واستدلال الكوفيين مردود لاتفاقهم على أن معنى قولنا : ضربي زيداً قائماً : ما أضرب زيداً إلا قائماً، وهذا المعنى لا يؤديه إلا ما قاله البصريون والأخفش[138]. ثم إنه ليس فيما قدَّره الكوفيون ما يسدُّ مسدَّ الخبر ؛ لأنهم يجعلون الخبر بعد الحال ، وليس في التركيب لفظ واقع موقع الخبر، والأصل ألا يحذف الخبر إلا إذا كان ثمة لفظ يسدّ مسدَّه[139].

أما الجَرميّ فقد خالف الجميع فذهب إلى أنَّ الحال هي السادة مسدَّ الخبر قياساً على سدِّ الظرف مسدَّه في نحو قولهم : أكثرُ شُربي يومَ الجمعة، فالحال استعملت في التركيب استعمال الظرف، وبهذا قال ابن كيسان[140] والأعلم[141]، فكأنَّ معنى التركيب ضربي زيداً في حال كونه قائماً، قد سُمِعَ عن العرب قولهُم : أكثرُ شربي يومَ الجمعة.

والذي يتراءى لي أنَّ قول الجَرميّ هو الراجح ؛ ذلك أنَّه يعدُّ الحال مغنية عن الخبر ؛ لأنها القرينة التي سمحت بتغييب أحد ركني الإسناد ولا يعني ذلك القول الاستغناء عن الخبر ؛ لأنَّ الخبر محطّ الفائدة وأحد طرفي الإسناد، ولكنه من قبيل الاستغناء اللفظي عن الخبر ذلك أنَّ الحال في مثل هذا الموضع قيد للخبر من جهة، وقرينته تدلُّ عليه من جهة أخرى، فليس في ذكره فائدة، وفي ذلك ما فيه من الاحتراز من العبث من جهة ثالثة، ثم إنَّ في حذف الخبر وإقامة الحال مقامه غاية دلالية هي قصر المبتدأ على حال واحدة ليس غير، ففي قولنا :

137 – شرح الكافية : 1/ 1/ 318، ومغني اللبيب : 680.

138 – شرح الكافية : 1/ 1/ 319.

139 – شرح الكافية : 1/ 1/ 35.

140 – شرح التسهيل : 1/ 281، وإرتشاف الضرب : 1093، وهمع الهوامع : 1/ 106.

141 – إرتشاف الضرب : 1093.

ضربي زيداً واقفاً قصر الضرب على حالة واحدة هي الوقوف ؛ ذلك أنَّ هذه الحال قد صارت جزءاً أساسياً في التركيب قصر المبتدأ عليها فأغنت عن ذكره، فهي حال في اللفظ خبر في المعنى[142]، فلا داعي إذن إلى كل التقديرات والتأويلات التي أجهد النُّحاة أنفسهم في السعي وراءها جاعلين من شكل التركيب أصلاً لا يمكن الخروج عليه، فأهملوا بذلك الدلالة الجديدة للتركيب الجديد الذي غاب فيه أحد ركني الإسناد غياباً ظاهرياً لإغناء القرينة عنه. ثم إنَّ السماع قد ورد بحذف لفظ الخبر اكتفاء بإغناء القرينة عنه، فقد قرئت الآيـة : {لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ} [يوسف : من الآية : 14] بنصب (عصبة)[143].

ومن المواضع التي التزم فيها حذف المسند لوجود قرينة تدلّ عليه قولهم : «كلُّ رجلٍ وضيعتُه[144]، وأنتَ وشأنُكَ، وأنت أعلَمُ وربُك، فقد التزم في هذه التراكيب حذف أحد طرفي الإسناد وهو هنا المسند، ولكنَّ ذلك لم يتمَّ بلا قرينة؛ ذلك أنَّ الواو الدالَّة على المصاحبة أغنتْ عن ذكر المسند ؛ فكأنك قلت : كل رجلٍ مع ضَيعتِه، فإذا صرَّحت بـ (مع) لم تحتج إلى تقدير الخبر، فكذا مع الواو التي بمعناه»[145].

وفي حذف الخبر هنا جملة آراء ؛ فقد ذهب سيبويه وهو الظاهر من قول السيرافي إلى أنَّ الواو بمعنى (مع). قال سيبويه : «... ولو قلتَ : أنتَ وشأنُك كنت كأنَّك قلت : أنتَ وشأنُك مقرونان، وكلُّ امرئ وضيعتُه مقرونانِ ؛ لأنَّ

142 – من نحو المباني إلى نحو المعاني : 109.

143 – القراءة بالنصب هي قراءة (علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، ورويت عن النزَّال بن صبرة، ويقدرها ابن مالك: ونحن معه عُصبةً، أونحن نحفظه عُصبةٌ، وجعلها ابن مالك من الحال السادة مسدَّ الخبر، وصلاحيتها لأن تكون خبراً شاذاً، لا يكاد يُستعمل.انظر:شواهد التوضيح 201–2012، وشرح الكافية الشافية/ 1591و1592، و2169–2171،ومعجم القراءات 3/ 50، والقراءات الشاذة/ 60، وغير المطرد في القراءات القرآنية، دار العصماء، ط1، د مشق2013، ص157.

144 – الضَّيْعة لغة هي العَقَار، والمراد بها في المثال الصَّنعة والحرفة. اللسان (ضيع).

145 – شرح الكافية : 1/ 1/ 325.

الواو في معنى (مَعَ) هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ»[146]. فسيبويه والبصريون عامة يجعلون الخبر محذوفاً في مثل هذا التركيب وتقديره : مقرونان؛ أي كل رجل وضيعتُه مقرونان، والعامل في المعطوف الابتداء والمبتدأ.

وذهب الكوفيون[147] إلى أن (ضيعتُه) هي خبر المبتدأ ؛ ذلك أنَّ الواو بمعنى (مع) فكأنّ المعنى عندهم : كلُّ رجلٍ مع ضيعته، فإذا صُرِّح بـ (مع) لم يعدْ ثمَّة داع لتقدير الخبر، فكذلك الأمر مع الواو النائبةِ عنها، وعلى هذا لا يكون هذا التركيب مما التُزم فيه حذف الخبر. وشبيه بهذا أيضاً : أنتَ أعلمُ ومالُك، قال سيبويه : «ومثله : أنت أعلمُ ومالُك، فإنما أردت : أنتَ أعلَمُ مع مالك. وأنت أعلمُ وعبد الله؛ أي : أنت أعلَمُ مع عبد الله. وإنْ شئت كان على الوجه الآخر، كأنك قلت : أنت وعبدُ الله أعلمُ من غيركما»[148]. ولا يجوز فيما بعد الواو إلا الرفع ؛ لأنَّ المرادَ الإخبار بالَحال التي فيها المحدَّث عنه في حال حديثك، فكأن معنى التركيب : أنت الآن كذلك، وليس المراد الإخبار عن ذلك في الماضي أو المستقبل ؛ ولذا لا يصلحُ فيه إلا الحمل على الابتداء، فلا يصلح أن يكون فعلٌ مقدَّر يعمل النصب فيما بعد الواو على المعيَّة إذْ إنَّ سيبويه يجعل الواو – كما رأينا – بمعنى (مع) ولكنها عطفت في اللفظ فحسب (مالُك) على (أعلمُ) وهو خبر أنت – وبذلك يكون أنت التقدير أعلَمُ مع مالك، وهو هنا إنما يريد الإشارة إلى معنى الملابسة الذي تؤديه (الواو) التي بمعنى (مع)، لأن الأصل في (مع) أن تدل على الملابسة.

ولكنَّ الجَرميّ جعل الواو في مثل هذا التركيب بمعنى (الباء) وقد عَطَف (مالُك) لفظاً على المبتدأ (أنتَ) لكن هذا العطف ليس على سبيل اشتراكهما في

146 – الكتاب : 1/ 300، وانظر : شرح الكتاب للسيرافي : 5/ 74.

147 – شرح الكافية : 1/ 1/ 325.

148 – الكتاب : 1/ 305، وانظر : 1/ 302 – 305.

الخبر (أعلَمُ)، بل من باب العطف في اللفظ والإخبار في المعنى، فهو مثل قولهم : الشاةُ شاةٌ ودرهم؛ أي بدرهم، فالشاةُ مبتدأ، وشاةٌ : مبتدأ ثان، ودرهم خبر عن المبتدأ الثاني (شاة)، والجملة من المبتدأ الثاني (شـاة) وخبرها (ودرهم) خبر عن المبتدأ الأوَّل.

وذهبَ أبو طاهر الإشبيلي الملقب بالخِدبّ مذهباً وسطاً بين مذهبي سيبويه والجَرميّ فجعـل (الواو) بمعنى (الباء) و(مالك) معطوفاً في اللفظ على (أعلَمُ)[149].

وجعل الرضي[150] وابن الصائغ[151] (مالك) خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير عندهما : أنت أعلَمُ، وأنت ومالُك، ثم حصل حذف المبتدأ الذي هو (مالك) فالتقت واوان فحذفت الأولى منعاً لدخول حرف على الآخر وجعل الدماميني (مالك) معطوفاً على المبتدأ (أنتَ) والخبر محذوف تقديره : أنت ومالُك مقرونان على حدَّ قولهم : كلُّ رجلٍ وضيعتُه[152]، وجعل (أعلمُ) فعلاً مضارعاً للمتكلم وفاعله ضمير مقدَّر، ولا مفعول له لأنه ملغى، والجملة من الفعل من الفاعل جملة اعتراضية وقعت بين المعطوف والمعطوف عليه، ومعنى الكلام على ذلك : أنت ومالُك مقرونان فيما أعلمُ، لا أعلَمُ من يقترن به باعتبار إصلاحه وحسن النظر فيه سواك[153].

أما رأي سيبويه والبصريين عامَّة فإنَّ تقديرهم الخبر محذوفاً موقعٌ في إشكال سببه عدم وجود لفظ سادّ مسـدَّ الخبر فما الداعي إلى حذفه وجوباً[154]،

149 – التذييل والتكميل : 3/ 4ب، والأشباه : 7/ 73.

150 – شرح الكافية : 2/ 323. ولابن الصائغ مذهبان آخران أولهما : أن يكون (مالُك) معطوفاً في اللفظ والمعنى على (أنت)، و(أعلمُ) : خبر عنهما. والثاني : أن (مالك) معطوف في اللفظ والمعنى على الخبر (أعلمُ) وكأن التقدير : أنت ومالك.الأشباه 7 / 73 و74.

151 – الأشباه والنظائر : 7/ 73 (ط. مكرم).

152 – تعليق الفرائد : 5/ 263.

153 – نفسه : 5/ 363.

154 – شرح الكافية : 1/ 1/ 326.

وهذا عائد إلى أنَّ الخبر لا بدّ أن يكون مثنّى لأنه سيكون خبراً عن المبتدأ وما عطف عليه، وأنَّ محلَّه يجب أن يكون بعد المعطوف حتماً وليس ثمَّة لفظ يسدُّ مسدَّه. وإذا عُدَّ المعطوف ساداً مسدَّ الخبر المحذوف ما جاز الاعتراض على تقدير الكوفيِّين الخبر في قولنا : ضربي زيداً قائماً (حاصل) بأنه ليس في التركيب ما يسدُّ مسدَّه، لأن في مقدورهم أن يقولوا : إن الحال تأخر عن موضعه فسدَّ مسدَّ الخبر. ومن هنا ذهب الرضيُّ إلى أنَّ حذف الخبر في مثل هذا التركيب غالبٌ لا واجب، واستدلَّ على ذلك بقول عليٍّ – رضي الله عنه – : «وأنتم والسلعة في قَرَنٍ»[155] بالتصريح بالخبر.

وأما رأي الكوفيين فإنَّ (الواو) – وإن كانت تؤدي معنى (مع) – عاطفة في اللفظ في غير المفعول معه، وإذا عُدَّ (وضيعتُه) معطوفاً على المبتدأ لم يكن خبراً[156]. وأما مذهب السيرافي أن رفع ما بعد الواو منقول عن الواو لأنها بمعنى (مع) فهي خبر المبتدأ فإنَّ هذا اللفظ عند وقوعه خبراً عن المبتدأ لا يرفع لفظاً حتى يصحّ نقله إلى ما بعده، وإنما يكون منصوباً على الظرفية، وهو مرفوع المحل لأنه في موقع الخبر، وبهذا يبطل القول بنقل الرفع اللفظي إلى ما يليه[157].

وأما من جعل الواو هنا بمعنى الباء وهو الجَرميّ وأبو بكر الخِذَبُّ ومن وافقهما فإن المعنى يؤيدهم في بعض التراكيب إلا أنه لا يطّرد في هذا التركيب خاصة من جهة، ولم يرد به سماع من جهة أخرى. وما قاله عن إجازة الخليل[158] أن يقال : بعت الشاة شاةً ودرهم، وأن المراد : بعتُ شاةً بدرهم، و(بدرهم) هو خبر، والواو بمنزلة الباء على حدٍّ كونها بمعنى (مع) في قولنا : كلُّ رجلٍ وضيعته[159].

155 – نهج البلاغة : 2/ 82.

156 – شرح الكافية : 1/ 1/ 326.

157 – شرح الكافية : 1/ 1/ 326.

158 – الكتاب : 1/ 393.

159 – الكتاب : 1/ 393.

والذي أذهب إليه أنَّ هذه الواو تؤدي معنى الملابسة والمصاحبة، وهذا المعنى مطّرد في كل التراكيب المشابهة، وأنَّ الخبر حذفَ هنا لأنه لا فائدة من ذكره، لأنَّه ضرب من العبث من جهة ؛ ولأن قرينة المقام أدَّت عنه ما يستفاد منه من جهة أخرى، وبذلك يكون الخبر معلوماً من معنى المصاحبة الذي تؤديه الواو مأخوذاً منه ؛ ذلك أنَّ مثل (كلُّ رجلٍ وضيعته) لا يقال إلا والمتكلِّم ثابت المعرفة بتلازم كل رجل مع صنعته التي يتقنها.

وعلى هذا يكون التركيب : أنت – أعلم – ومالك مركَّباً من جملتين هما : أنت ومالك، وقد أغنى الواو الدالة على المصاحبة عن ذكر الخبر. والجملة الثانية هي جملة (أَعْلَمُ) التي اعترضت بين المبتدأ وما سدَّ مسدَّ الخبر.

أمَّا ما قيل من تخريجات للواو فلا يعدو أن يكون تعَجُّلاً وتكلُّفاً سببه التمسُّك بظاهر القواعد النحوية من دون تعويل على دلالة التركيب، على الرغم من أنهم يسعون دائماً إلى تقدير دلالة للتركيب تتوافق مع ما أصَّلوه. ولست أستبعد من جهة ثانية أن يكون الفعل (أعلم) فعل أمرٍ اعترض به بين المبتدأ وما سدَّ مسدَّ الخبر.

ولا تقتصر علاقة الإسناد على القيام بين اسمين خالصين على نحو ما رأينا في الصفحات المتقدِّمة، بل تقوم بين اسم وصفة يشكلان ما يمكن تسميته بالجملة الوصفية، وهي الجملة التي تقوم فيها علاقة الإسناد بين « وصف يقع مسنداً، بعده مسند إليـه مرفوع، سواء كان الرفع على الفاعلية – وذلك في صفة الفاعل، والمبالغة، وصفة التفضيل – أو على النيابة عن الفاعل – وذلك في صفة المفعول به بوجه خاص»[160]. وبهذا يتّضح لنا أنَّ علاقة الإسناد وحدها لا

160 – الجملة الوصفية : 143، نقلاً عن : المدخل إلى دراسة النحو العربي، ج 2، 543.

تكفي إلى تفهّم العلاقة التي تربط بين الجزأين، بل لا بدّ من الالتجاء إلى قرينة مباني التقسيم[161] كقرينة لفظية تحدِّد نوع العلاقة الإسنادية[162].

ويكشف تفحُّص التراث النحوي والتدقيق فيه عن وعي ببنية الجملة الوصفية وما تتصف به من خصائص، وما لها من استعمالات ممكنة ؛ ذلك أن هذا التراث يرى وجود نوعين من المبتدأ يطلق الأوَّل منهما على المسند إليه فيما يسمَّى بالجملة الاسمية والظرفية، ويطلق الثاني على المسند فيما يسمَّى بالجملة الوصفية[163]، كأنْ يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبَّهة، أو اسم تفضيل، أو اسماً منسوباً. ومما جاء من ذلك قول الشاعر[164] :

فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم إذا الدَّاعي المثوِّبُ قالَ : يا لا

فقد قامت علاقة الإسناد بين اسم التفضيل (خير) والضمير (نحن)، فقد نُقِل عن الجَرميّ أنه كان يقول : كان أبو الحسن ‹165› يزعم أنَّ ذلك لا يجوز في الكلام ؛ لأن (منكم) من صلة (خير).

فأبو الحسن يمنع أن تقوم علاقة إسناد بين (خير) فيكون مسنداً مقدَّماً، و(نحن) فيكون مسنداً إليه مؤخراً لأن المسند إليه المؤخر (نحن) أجنبي[166] يقع فاصلاً بين المسند (خير) وما هو من تمامه وأعني به (منكم).

---

161 – المراد بمباني التقسيم ما تتوزع عليه أنواع الكلم منفعل، واسم، وصفة، وضمير، وظرف...انظر : اللغة العربية، معناها ومبناها،ص86.

162 – اللغة العربية : معناها ومبناها : 192.

163 – انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي : 2/ 546 وما بعدها.

164 – هو زهير بن مسعود الضَّبيّ، والبيت في نوادر أبي زيد : 21، وشعر ضبَّة : 107.

165 – هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الملقَّب بالأخفش الأوسط، توفي سنة (215 ه). انظر : ترجمته في : بغية الوعاة : 1/ 590 – 591.

166 – يراد بالأجنبي عند النحاة ما ليس من جملة معمولات ذلك العامل، وليس المقصود به ما لا تعلُّق له بذلك العامل بوجهٍ ما. شرح الكافية : 2/ 1/ 792.

وقد ذهب الجَرميّ إلى أنَّ هذا الفصل ليس قبيحاً إذا عُدَّ (خير) مسنداً إليه وارتفع (نحن) بإسناده إلى (خير) على أنه فاعل لاسم التفضيل الذي لم يسبق بنفي أو استفهام، وليس الفاعل في الإسناد كالمبتدأ في أثره في الفصل بين اسم التفضيل وما هو من صلته ؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل. ويضاف إلى ذلك أنه يكون قد أعمل اسم التفضيل في اسم ظاهر في غير (مسألة الكحل)، وهو إعمال ضعيف.

واختلف النُّحاة في إسناد اسم التفضيل إلى اسم ظاهر، وهذا الاختلاف ناجم عن اتفاقهم على ضعف الشبه بين اسم التفضيل وبين الفعل واسم الفاعل[167]. وأجازوا إعماله فيما لا يحتاج إلى قوَّة، فأعملوه في الضمير المستتر على أنه مسند إليه ؛ لأن مثل هذا العمل غير محتاج إلى قوَّة في العمل، وأجازوا إعماله في الظرف، والحال، والتمييز. ولكنّ الخلاف بينهم وقع في رفع الاسم الظاهر، فأجاز يونس[168] ذلك من دون قيد أو شرط فأجاز أنْ يقال : مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه، وبرجلٍ خيرٍ منه عمله[169]، « وليس ذلك بمشهور»[170]. وقد منع جمهور النُّحاة إسناد اسم ظاهر إلى اسم التفضيل إلا بشروط، منها[171] :

أن يكون اسم التفضيل صفة في اللفظ لشيء قبله.

أن يكون تابعاً لمتعلِّق ذلك الشيء من جهة المعنى.

أن يكون المتعلِّق في نفسه مفضَّلاً باعتبار الشيء الأول على نفسه.

أن يتقدَّمه نفي أو نَهْيٌ، أو استفهام.

---

167 – انظر : شرح الكافية : 2/ 1/ 786 و 787. وانظر : 2/ 1/ 747 – 749.

168 – هو يونس بن حبيب الظبِّي أحد أصحاب أبي عَمْرو بن العلاء، وصاحب المرويات الكثيرة عن سيبويه، ومنه سمع الكسائي والفرَّاء، وصاحب حلقة علم بالبصرة يؤمها طلاب العلم، ولد سنة 90هـ، وتوفي سنة 182هـ. بغية الوعاة 2 / 365.

169 – شرح الكافية : 2/ 1/ 787.

170 – شرح الكافية : 2/ 1/ 787.

171 – انظر في ذلك : شرح الكافية : 2/ 1/ 786، والمدخل إلى دراسة النحو العربي : 2/ 585.

وقد أطلقوا على المثال الذي اجتمعت فيه كل الشروط المتقدِّمة اسم (مسألة الكحل)؛ وذلك لروايتهم عن العرب قولهم : « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكُحلُ منه في عين زيد »، وقول النبي صلَّى الله عليه وسلم : « ما من أيَّام أحبّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة » وقول الشاعر :

ما رأيت امرأ أحبَّ إليه البذلُ منه إليك يا ابن سنانِ

ويبدو لي أن الجَرميّ يتّبع قول يونس في إجازة كون اسم التفضيل ركناً إسنادياً مع أنه يقرُّ بعدم ثبوته في كلام العرب، وبذلك يجعل هذا الفصل ليس بالقبيح لما بين الفاعل والفعل من ترابط، إذِ الفعل يدلّ على الحدث والزمن والإسناد.[172].

وقد سبق لنا أن رأينا أنَّ رأي يونس مرجوح والأمثلة محدودة ومعدودة فيما خالف الأصل المطرد، ولا تسهم في «إثراء النماذج النمطية للجملة الوصفيَّة إلا على رأي مرجوح»[173].

وقد جعل أبو علي الفارسي – وتابعه ابن خروف – (خير) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (نحن)، والضمير (نحن) المذكور مؤكد للضمير المستتر في (خير)[174].

والذي أذهبُ إليه أنَّ (خير) خبر أهدرت رتبته لغرض دلالي فقدِّم على خبر (نحن) المبتدأ المؤخر، وليس ثمَّة فصل – كما رأى بعضهم – بين اسم التفضيل (خير) وصلته (منكم)، فليس الأمر أكثر من تغيّر في المواقع مع احتفاظ كل عنصر في طرفي الإسناد برتبته الأصلية ؛ ذلك أن الشاعر أراد أن

172 – انظر أضواء على المشكلة اللغوية العربية، ص194 وما بعدها.

173 – المدخل إلى دراسة النحو العربي : 2/ 588.

174 – مغني اللبيب : 581.

يفجأ مخاطبيه بما أراد إثباته من الخيرية على غيرهم، وفي هذا التقديم ما فيه من التعجيل بالتبكيت على القوم الآخرين والإساءة إليهم، وهذا لا يتحقق البتَّة فيما لو جاء التركيب على أصله من المبتدأ المقدَّم وخبره.

ولعلَّ المقام الذي يكشفه الشطر الثاني يؤكِّد ما ذهبت إليه، فلا خفاء في أنَّ البيت مقول في مقام الفخر بنجدة الملهوف وإغاثته، وهذا لا يتحقق بقوله : (نحن خير منكم...) إلى جانب أنّ الوزن الشعري لا يسعفه.

*****الإسناد الفعلي :**

يقوم الإسناد الفعلي قرينة كبرى تربط الفعل بالفاعل، فيكون الفاعل قائماً بالفعل أو متصفاً به، وإلى جانب قرينة الإسناد تتضافر معه قرائن الصيغة والرتبة والحالة الإعرابية، والمطابقة ووجوب الذكر وغيرها في ترسيخ رابطة الإسناد تلك[175].

إنَّ الفاعل ركن أساسي في الإسناد الفعلي كما أنَّ المبتدأ ركن أساسي في الإسناد الاسمي، ولا فائدة من التركيب إذا غُيِّب أحد هذين الركنين، فلا بدّ من وجوده وجوداً ملفوظاً أو مقدَّراً والمقدَّر كالموجود، ولا استتار للفاعل إلا إذا قام السياق بالإفصاح عنه والدلالة عليه، ففي أفعال المتكلم المفرد أو الجماعة مثلاً لا بدَّ من استتار الضمير لأنَّ ذكره يصبح ضرباً من العبث واللغو. يقول ابن مالك مبيناً أنَّ الفاعل والمبتدأ عمدتان فلا بدَّ من ذكرها، وأنَّ حذفهما لغير دليل ممتنع : «حقّ الفعل والفاعل أن يكونا كالمبتدأ والخبر في منع حذف أحدهما بلا دليل، وجواز حذفه بدليل...»[176].

فالفاعل عمدة، والعمدة «عبارة ما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليلٍ يقوم مقام اللفظ به»[177] والنُّحاة ينطلقون في تأكيد هذا التلازم بين الفعل

175 – في بناء الجملة العربية : 174.

176 – شرح التسهيل : 2/ 118.

177 – شرح التسهيل : 1/ 265.

والفاعل من طبيعة الأشياء في الواقع وفي اللغة التي هي مرآة هذا الواقع، إذ لا يمكن أن يخلو حادث من مُحدث.ولعلهم أيضاً نظرتهم متأثرة بالمنطق العقلي المطرد في اللغة التي ترى أن كل فعل لا بدَّ من فاعل أحدثه ؛ لأنَّ الأفعال لا يمكن حدوثها من تلقاء نفسها[178].

فذكر الفاعل قرينة لفظية، وحذفه لا يكون إلا بقرينة لفظية تعين على تقدير هذا المحذوف، فالعلاقة فيما بين الفاعل وفعله علاقة تلازم يستلزم كل منهما الآخر، وهذا التلازم يمكن الدلالة عليه « بمبنى وجودي على سبيل الذكر أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف»[179].

يمنع النُّحاة – إذاً – حذف الفاعل حذفاً مطلقاً ؛ لأن ذلك ممتنع عندهم عقلاً[180]، وذلك لشدَّة التضام بين الفعل والفاعل، فإذا كان السياق يدلُّ عليه دلالةً قاطعة أجازوا حذفه ؛ ففي قوله تعالى : {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ [صّ : من الآية 32] استتر الفاعل ودلَّ عليه السياق، وهذا الاستتار جائز لا واجب لأنَّ في الإمكان إظهاره «إذا لم يرد الاعتماد على نباهة المتكلِّم، أو إذا لم تتحقق الثقة بدلالة السياق عليه دلالة قاطعة»[181]، فالتلازم من جهة وسبق الذكر من جهة أخرى قرينتان لفظيتان دالتان على المحذوف[182]. ومن المواضع التي أجازوا حذف الفاعل لتوفر السبق الذكري قوله تعالى : {يُسَبِّحُ[183] لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ

178 – في بناء الجملة العربية : 174.

179 – اللغة العربية معناها ومبناها : 217.

180 – انظر تعليق السيرافي على الكتاب : 240، ص 38، ح1.

181 – من نحو المباني إلى نحو المعاني : 156.

182 – اللغة العربية معناها ومبناها : 221.

183 – القراءة بالبناء للمجهول هي قراءة ابن عامر وأبي بكر، وقراءة باقي السبعة (يسبِّح) بالبناء للمعلوم وفاعله (رجال) فلا وقف على (الآصال). وقرأ يحيى بن وثَّاب وأبو حَيْوة (تسبِّح) بالتاء لمعاملة جمع التكسير معاملة المؤنث في بعض الأحكام. وقرأ أبو جعفر بالتاء أيضاً لكن بالبناء للمجهول (تُسبَّح). انظر في ذلك : معاني القرآن للفرّاء : 2/ 253، والسبعة / 456 – 457، والدر المصون : 8/ 410، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان : 18/ 105.

وَالْآصَالِ} [النور: من الآية 36] بفتح الباء وبناء الفعل (يُسَبَّح) للمجهول، وجعل (رجال) فاعلاً بفعل محذوف دلَّ عليه الفعل المذكور (يسبَّح)، وذهبوا إلى أن التقدير : يسبَّح له في الغدو والآصال، يسبِّحه رجالٌ، وبذلك يستدلّ على حذف الفاعل بتغيير بنية الفعل (يُسبِّح)، «وإنما نُميِّز الفعل عند حذف الفاعل لأنه ببنيته طالب الفاعل»[184] ، ويستدَلُّ على الفعل المسند إلى (رجال) بالفعل السابق ذكره وهو (يسبّح)، فيغدو التقدير : يسبِّحه رجالٌ.

قال الفَرَّاء : « فمن قال : (يُسَبَّح) رفع الرجال بنية فعل مجدَّد، كأنـه قال : يسبِّح له رجالٌ لا تلهيهم تجارة. ومن قال : (يسبِّح – بالكسر – جعله فعلاً للرجال ولم يضمر سواه»[185] وإضمار الفعل مشروط بعدم التباس الفاعل بالمفعول به، ففي مثل : يُوعظُ في المسجد رجالٌ ثمَّة احتمالان، أولهما : أن يكون (رجال) فاعلاً للفعل المبني للمجهول (يوعَظُ)، والثاني : أن يكون مفعولاً له، وفي مثل هذه الحالة يمتنع إضمار المسند وجعل (رجال) فاعلاً له.

مَنَعَ الجمهور[186] الاقتياس على ما سُمِع من إضمار فعل دلَّ عليه السياق، وأنَّ الجَرميّ[187] جعل التركيب مما يمكن أن يقاس عليه فيقال : شُرِبَ الماءُ زيدٌ، وأُكِلَ الطعامُ عمرو، وذلك بجعل (زيد) و(عمرو) فاعلين لفعلين مقدَّرين

184 – القوانين : 1/ 294 (نقلاً عن الوجوب في النحو : ح2 / 201).

185 – معاني القرآن : 2/ 253. وقد قرأ أبو عبد الرحمن السلمي بمثل ذلك قوله تعالى : (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤهم) بجعل (قتلُ) نائباً عن الفاعل للفعل المبني للمجهول (زُيِّنَ)، ورفع (شركاؤهم) على أنه فاعل لفعل محذوف دلَّ عليه ما قبله، وهو الفعل (زُيِّن) فكأنه قـد قيل : مَنْ زينه، فقيل : زيَّنه شركاؤهم. انظر في ذلك المحتسب : 1/ 229. وروي على ذلك أيضاً قول نهشل بن حري :

ليُبك يزيدُ، ضارعٌ لخصومة ومختبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ

على تقدير : من يبكيه ؟ فقيل : يبكيه ضارع لخصومة. انظر : إيضاح شواهد الإيضاح : 1/ 109، وأوضح المسالك : 2/ 84.

186 – الدر المصون : 8/ 410، وانظر : الجامع لأحكام القرآن : 12/ 275.

187 – ارتشاف الضرب : 1323، وشرح التصريح : 1/ 274.

حُذِفا بدلالة الفعلين السابقين عليهما، وكأن التقدير : مَنْ شربه ؟ ومَنْ أكَله ؟ فقيل : شربه زيد وأكله عمرو. وبهذا الرأي أخذ ابن جني[188].

وبذلك يكون التركيب مؤلفاً من جملتين، أولاهما : جملة الفعل ونائبه، والثانية جملة الفعل[189] المستغْنَى عن إظهاره والمسند إليه المذكور. وقد منعَ سيبويه الاستغناء عن المسند إلا بدلالة المقام فقال في باب[190] (ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفِعْل[191] المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل) : «وذلك قولك : زيداً، وعمراً، ورأسه. وذلك أنك رأيت رجلاً يضربُ أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت : زيداً؛ أي أوقع عملك بزيد،...»[192]. ومنع كذلك أن يقال : زَيدٌ، وأنت تريد أن تقول : ليُضْرَبْ زيدٌ، أو ليضربْ زيدٌ، أو أن يقال : زيدٌ عمراً، وأنت في خطاب لغير زيد، وذلك لأنَّ هذا التركيب موقع في اللَّبْس، «لأنك إذا أضمرتَ فعل الغائب ظنَّ السامع الشاهد إذا قلت : زيداً أنك تأمرُه هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا»[193].

ولخَّص السيرافي أوجه إضمار الجملة بركنيها (المسند والمسند إليه) في ثلاثة أوجه :

1 – إضمار واجب لا يحسن فيه الإظهار، ومنه قولك إيَّاك وأنْ تقرب الأسد، فلا يجوز إظهار ما نصب إيّاك.

188 – ارتشاف الضرب : 1323، وشرح التصريح : 1/ 274. والمساعد : 1/ 394.

189 – والملحوظ ههنا أن المراد بالفعل هو الجملة بركنيها الفعل والفاعل، لا الفعل وحده.

190 – الكتاب : 1/ 235.

191 – يلاحظ هنا أن المراد بمصطلح الفعل إنما هو الجملة بركنيها الفعل والفاعل، وليس الفعل وحده.

192 – الكتاب : 1/ 253، وانظر : ارتشاف الضرب : 1323.

193 – الكتاب : 1/ 255.

2 – إضمار جائز، وهو ما أورده سيبويه في الباب السابق[194].

3 – إضمار ممتنع، كأن تقول : زيداً، فتنصب زيداً، وليس ثمَّة قرينة مكانية أو حالية دالة على المعنى[195].

وبهذا يتَّضح أنَّ حذف المسند لا بدَّ له من توفر دليلٍ لفظي أو حالي، و«إلا لم يتمكَّن من معرفته، فيصير اللفظ مخلاً بالفهم... وهو معنى قوله : لا بدَّ أن يكون فيما أُبقي دليلٌ على ما أُلقي»[196]، ويتّضح من جهة أخرى ترجيح ما قاله الجَرميّ من جواز القياس على ذلك، ويؤيد ما ذهب إليه الجَرميّ وروده في الشعر العربي، ومن ذلك قول نَهْشَلِ بن حري، وقول الفرزدق[197] :

غداة أَحلَّتْ لابن أصرمَ طعنةٌ حصينٍ[198] عبيطاتِ السَّدائفِ والخَمْرُ

والتقدير : فقد حَلَّتْ له الخمر، فـ (أُحِلّتْ) يستلزم (حَلّتْ المجرد، فقد حُكِي أنَّ الكسائيَّ سأل في مجلس يونس بن حبيب عن توجيه رفع (الخمر) في البيت السَّابق فقال : بإضمار فعل تقديره : (حَلَّت)، فاستحسن يونس توجيه الكسائي وقال : «ما أحسن – والله – ما وجَّهته غيرَ أني سمعتُ الفَرَزْدق يُنْشده بنصب (طعن) ورفع (عبيطات) على جعل الفاعل مفعولاً».

ومما هو داخل فيما نحن فيه أن يستغنى عن الفاعل مع ما يرافق ذلك من تغيير الصيغة، وبذلك تكون البنية قرينة على تغييب أحد ركني الإسناد الذي يتضامّ مع المسند الفعلي، ولا شك في أنَّ «معاني الصيغ الصرفية تكون وثيقة

194 – انظر : الصفحة السابقة، ح1، 2.

195 – انظر : الكتاب، ج1، ص 255، ح2.

196 – البرهان في علوم القرآن : 3/ 111.

197 – البيت في : أوضح المسالك : 2/ 86، وشرح التصريح على التوضيح : 1/ 274..

198 – مجرور على التبعية لابن (أصرم)، بدلاً أو عطف بيان.

الصلة بالعلاقات السياقية... ومن هنا تصير الصيغة ودلالتها ذواتَيْ أثر نحوي يتمثّل في علاقاتها السياقية»[199].

فتغيّر البنية قرينة على محذوف شديد الالتصاق بالمسند الذي بقي يؤدي في التركيب وظيفته. إلاَّ أنَّ حذف (المسند إليه = الفاعل) هو – بلا شك – لدواعٍ بلاغيّة كثيرة، كالجهل به والعلم به، وعدم تعلُّق فائدة بذكره، مما هو متناثر في كتب النحو والبلاغة.

ولكن هذا الحذف لا بدَّ له من وجود عناصر لغوية تقوم بدور الفاعل الذي غيَّبته دواعٍ بلاغيّة، وهذه العناصر محصورة في أربعة أشياء، هي : المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار مع مجروره. ونيابة الجار مع مجرورة على الفاعل مشروطة بشرطين أساسيين هما : الاختصاص والتصرُّف. أما الأوَّل منهما فيتحقق بثلاثة أمور هي : التخصيص بالوصف أو الإضافة والتعيين. ويتحقق التصرُّف بأن لا يكون الجار ملتزماً بطريقة واحدة، كجرِّه للأسماء النكرات مثلاً، مثل (ربَّ)، أو جره الأسماء الظاهرة، كما في (مُذْ) ومنذ، وحتى،... أو أن يكون حرف الجر بالتعليل؛ لأنَّ الجار والمجرورسيكون جواباً لسؤال ينبغي وجوده قبل التعليل.

وقد منع الجَرميّ[200] نيابة حرف الجر الذي يراد به التعليل ؛ لأن ذلك – وفق رأيه – يـوقع المفعول له نائباً عن الفاعل، ولأن ذلك يغدو مظنة القياس عليه في تراكيب كثيرة، كأن يقال : سيرَ عليه مخافة الشرِّ، وبهذا الرأي قال أبو

199 – اللغة العربية : معناها ومبناها : 210 و211.

200 – المسائل البصريات : 223 (م3).

علي الفارسِي وابن جني والجمهور[201]، وذهب بعضهم[202] إلى جوازه لذا كان مجروراً بحرف الجر لا منصوباً وجعلوا من ذلك قول الفرزدق[203] : [البسيط].

يُغْضَى حَيَاءً ويُغْضى من مهابته فلا يُكلَّم إلا حين يبتسِمُ

والعلَّة في منع الجَرميّ والجمهور إقامة المفعول له المنصوب أو المجرور بحرف الجرّ أمور ثلاثة :

أولها : أنَّ المفعول له فُضْلة تحمل دلالة التعليل للفعل، فلا تمكن إقامته مقام المسند إليه في الجملة الفعلية لأنه لا يؤدي معنى إحداث الفعل أو التلبُّس والاتصاف به ذلك أنه يغدو عِلَّة وتفسيراً للحدث، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المجرور بحرف الجر وفيه معنى التعليل، كما هو الأمر في بيت الفرزدق السابق ذكره.

وثانيها : أنَّ المفعول له مبني على سؤال مقدَّر فيغدو من جملة أخرى [204] لا رابط بينها وبين المسند.

وثالثها : أنَّ النُّحاة مختلفون في ترجيح نيابة كل من الجار والمجرور، والظرف والمصدر عن الفاعل معتمد على أساس في هذا الترجيح هو أن الأحق بالنيابة عن الفاعل ما كان من هذه الثلاثة أقرب إلى أداء معنى المفعول به، ذلك أنَّ نائب الفاعل لا يعدو كونه مفعولاً به أُسند الفعل إليه، والمفعول له والمجرور الذي يؤدي معناه ليس كذلك ؛ ذلك أن مردّهما إلى ما يمكن أنْ يحتمله حرف

201 – ارتشاف الضرب : 1337.

202 – هو الأخفش. شرح التصريح : 1/ 290.

203 – البيت في : شرح شواهد المغني :2/ 732 و733، والتصريح : 1/ 290، وشرح المفصَّل : 2/ 53، وأوضح المسالك : 2/ 146.

204 – شرح التصريح على التوضيح : 1/ 290.

الجرّ من دلالات تنأى به عن أداء دلالة المفعول به، ولهذا كان المصدر أولى بالنيابة من الظرف أو الجار والمجرور[205].

إن ما قدمناه من صوىً في استطاعة الباحث أن يتهدَّى بها في دراسة الفكر النحوي لأحد النُّحاة، مشهوراً معروفة آثاره النحوية، أم مغموراً فقدت آثاره، وعليه لملمة آرائه من هنا وهناك، وهذا يبتعد بالدارس عن تقطيع أوصال الفكر النحوي، ويدفع به إلى صهر الجزئيات المتناثرة في إضمامة واحدة، وتقريب المتباعد منها، ومزجه في بوتقة واحدة، فيغدو الدرس النحوي أكثر لصوقاً بالمستويين الوظيفي والتداولي للتراث النحوي لهذه الشخصية النحوية أو تلك، وهو ما جعلناه وكدنا ومن سدمي في هذه الوريقات المتواضعات،فإن أصبت فبفضل الله ومنه، وهو المقصود، وإن جانبت الصواب أوتنكَّبت الجادة فليس شيء مما قلته بملزم، وحسبي أنني أدليت بدلوي، واجتهدت تحدوني الحقيقة العلمية الخالصة،وفوق كلِّ ذي علم عليم.

205 – من نحو المباني إلى نحو المعاني : 165.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب :أبو حيان الأندلسي (ت749هـ)، تحقيق محمد رجب النجار، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
- إصلاح الخلل :ابن السِّيـْد البطليوسي (ت521هـ)، تحقيق حمزة النشْرتي، دار المريخ، السعودية، الرياض، 1979م.
- الأصول :ابن السراج (تـ316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1، 1985، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- أضواء على المشكلة اللغوية العربية:محمد عبدوفلفل،ط1،اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2013م
- الإنصاف:كمال الدين الأنباري(تـ577هـ)، شرحه محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
- أوضح المسالك : ابن هشام الأنصاري (تـ761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب (646هـ)، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 1425/ 2005م.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار عالم الكتب، بيروت، 2003م.
- بغية الوعاة : السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت، 1986م.
- تعليق الفرائد: الدماميني، تحقيق عبد الرحمن المفدى، الرياض.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محيي الدين محمد بن يوسف ناظر الجيش (ت 778هـ)، تحقيق علي فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، ط1، 2007م.

- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، صححه: أحمد عبد العليم البردوني، بلا دار نشر ولا تاريخ.
- الجملة الوصفية في النحو العربي: صلاح الدين شعبان، دار غريب، القاهرة، 2004م.
- خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي (ت 1082ه)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
- الدر المصون: أحمد بن يوسف الحلبي، (ت 756 ه)،تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1/ 1986م.
- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بلا تاريخ.
- شرح الكافية : الرضي الأستراباذي، تحقيق حسن الحفظي، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1993م.
- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، (643ه)، عالم الكتب، بيروت.
- شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي (ت 911ه)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بلاتاريخ.
- شرح كتاب سيبويه: تحقيق رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- شعر ضبَّة : حسن عيسى أبو ياسين، جامعة الملك سعود، الرياض 1995م.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان: نظام الدين الحسن النيسابوري، (ت 728ه)، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط1/ 1962م.
- غير المطرد في القراءات القرآنية: محمد عبدو فلفل، دار العصماء، ط1، د مشق2013.

- في النحو العربي : نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، بلا تاريخ.
- في بناء الجملة العربية : محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، القاهرة، 1983.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- اللغة العربية : معناها ومبناها: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م.
- اللمع : ابن جني (392ه) تح : حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1405ه – 1985 م.
- المحتسب : ابن جني (ت 392ه)،تحقيق علي النجدي وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 2004م.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي: علي أبو المكارم، ط 1، 1402ه / 1982 م، دار الوفاء للطباعة، القاهرة، ط1، 19892م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل،تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2001م.
- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، (ت 377ه)، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، القاهرة، ط1، 1985م.
- معالم التفكير في الجملة عند سيبويه: محمد عبدو فلفل، دار العصماء، ط1، دمشق، 2009م.
- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215ه)، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط1، 1411 ه – 1990 م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفَرَّاء، (تـ 207 ه)، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1955م، ط2، 1980م.

- مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري (ت 761ه)، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، منشورات جامعة حلب، 2005م.
- المفصل في علم العربية: الزمخشري (ت 538ه)، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ، ط2.
- المقتصد : عبد القاهر الجرجاني (471ه)، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد، 1982 م
- المقتضب: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، 1994م.
- من نحو المباني إلى نحو المعاني: محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2003م.
- النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري (ت 215ه)، تحقيق سعيد الخوري الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2 / 1967.
- همع الهوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 2001م. ج1-7
- الوجوب في النحو: حصة الرشود، جامعة أم القرى، ط1، 2000م.